

## الاحتفال بذكرى التخلي عن السيادة



### بقلم الوزير اللواء عصام أبو جمرة

ويحتفلون بذكرى اتفاق الطائف! أي ذكرى وأي اتفاق؟ لا نسمع إلا الانتقاد حتى من المحتفلين الذين أصبحوا على أشلته في أعلى مراكز السلطة: مرة الانتقاد لما ورد في النصوص، ومرة الانتقاد لمن نفذ النصوص وأخطأ في التنفيذ، ومرة أخرى لمن "زعب" في تنفيذ النصوص واستغلها فاستفاد وأثرى، ومرة رابعة الانتقاد لمن عدلها في سبيل تمديد أو تعيين بحجة الظروف الإقليمية. المنفذون والأوصياء على الاتفاق ما زالوا القيمين على الدولة، والذين قاوموه ما زالوا في الخارج، قانون فأين العلة وبمن؟ من المسؤول عن الذي حصل ويحصل؟ وكل مواقع السلطة ما زالت في يد من ساروا به موافقة وتنفيذاً وتهليلاً؟ الواقع أن العلة في الاتفاق من جهة وفي المنفذين من جهة أخرى، والمظلوم الوحيد هو الشعب اللبناني الذي رفض هذا الاتفاق منذ ظهوره وأرغم بالقوة على السير بواقع يرفضه. عام ١٩٨٩ جاء الأخضر الإبراهيمي (مندوب اللجنة العربية) حاملاً مشروع الاتفاق، وفور اطلاعنا عليه كان الجواب: هذا مشروع شقاق وليس اتفاق، وفندنا المآخذ وعرضنا الاقتراح بكل إيجابية. ولكنه عاد بعد شهور بذات النصوص رافضاً إدخال الفاصلة عليه معتبراً الاتفاق منزلاً. ولأننا فهمنا الاتفاق في مضمونه كما هو في نية واضعيه من الأشقاء، رفضناه، فتم فرضه بالقوة العسكرية، وأصبحنا في المنفى، وما زال فأرضوه في كل لبنان كما هو مضمون الاتفاق. وما زال اللبنانيون يتخبطون في نتائجه وتعديلاته الفوقية التي جاءت لمصلحة الوصي على حساب الموصى عليهم ولم يبق لهم إلا الاحتفال في ذكرى فقدان السيادة. سألني ابني في مرحلة حرب الطائف مطلع عام ١٩٩٠ وكان عندها في الثامنة عشر من عمره: لماذا تصرون على رفض اتفاق الطائف رغم كل ما يقدم لكم من اغراءات؟ أجبتة لأنه في حال تطبيقه كما هو وارد لن يكون بإمكان اللبناني أن يكون حراً

في اتخاذ القرار بمصيره، ولن يكون حتى شريكاً في اتخاذ هذا القرار. يعني وبصورة أوضح بعد إنهاء دروسك في الهندسة سيكون بإمكانك العودة إلى لبنان لتعمل فقط كمهندس وكنتقي فقط. أما فيما يعود للقرار السياسي فيأتيك من لدنه وعليك أن تنفذه ولن يكون لك حق لمشاركة في اتخاذه كحال أهل الذمة في البلاد المجاورة.

الاتفاق بحد ذاته كان مبطناً، بعض الذين وافقوا عليه لم يدركوا خفاياه، فاعتقدوا أنهم سيستطيعون الخروج منه أو تعديله وفقاً لرغبتهم لاحقاً، لكنهم عندما حاولوا الخروج عليه ادخلوا السجون أو شردوا إلى خارج لبنان. والأدهى من كل هذا أن الذين كانوا مطواعين وقبلوا في ظل الطائف المراكز السورية أصبحوا من الممثلين البارعين، يظهرون اليوم على الشاشة مفاخرين بإنجازاتهم، محاولين إقناع المواطن أنهم أصحاب القرار في لبنان.

فماذا يقول المواطن: عندما يسمع رئيس المجلس النيابي يصرح بأن مجلسه هو صاحب القرار في انتخاب الرؤساء؟ ومن يجهل كيف تم تعيين الرؤساء بعد الطائف. وعندما يسمع كيف كانوا يرفضون تقسيم لبنان إلى دوائر أصغر من المحافظة، ويرفضون تقسيم العاصمة دوائر انتخابية لأنها العاصمة؟ ثم ما أن لوح الوالي بأنه لا يمانع بالتقسيم، حتى تحولوا إلى موافقين على التقسيم، لا بل إلى غلاة الدعاة له، وكيف سيفتتح هذا المواطن بدولة القانون ويطمئن لإصلاح إدارة، عندما يشاهد أن الملاحقات القضائية تتوقف عندما تصل إلى كبار الرؤوس فقط لأنهم شركاء قبلوا بوضع يد سوريا على أعناقهم مقابل جلوسهم على كراسي السلطة، وكيف، وكيف، وكيف؟ لقد كان اتفاق الطائف ناقصاً رغم رعاية الدول الكبرى، لأنه لم يضع الحل لمشاكل لبنان الخارجية الرئيسية: فلم يمه الأحتلال الإسرائيلي ولا وضع روزنامة لإنهائه، ولم يمه التغلغل السوري، ولا وضع روزنامة لإنهائه، ولم يعالج اللجوء الفلسطيني ولا وضع روزنامة لإنهائه.

ولم يمه بالجرأة في المعالجة الجذرية للمشاكل الداخلية بفرض النظام العلماني بدءاً بفصل الدين عن الدولة مع المحافظة على حرية تعاطيه وممارسته في الكنيسة والجامع، ولم يتحلل بالعدالة بتوزيع الصلاحيات على السلطات بشكل يتناسب مع مقاماتها ويحول دون تناحرها. بعد عشر سنوات في ظل اتفاق الطائف هذا، اتفاق الوصاية السورية على لبنان، فقدت الدولة اللبنانية كامل مقدراتها وتوصلت الشقيقة الطامعة إلى ما تبغي من سيطرة على القرار اللبناني لإلزامه بالسلم الذي تريد، ولإدخاله في الحرب التي تلام مصالحها على أرض لبنان وبواسطة شعبه، أما متولو السلطة في لبنان يتابعون التمثيل على هذا الشعب ويحتفلون بالذكرى؟

فرنسا في ٧/١١/١٩٩٩